بمقتضى أمر عدد 70 لسنة 2023 مؤرخ في 31 جانفي .2023

ينهى إلحاق السيد حسن المكي يوسف، القاضي من الرتبة الثانية، بالوكالة التونسية للتعاون الفني (دولة قطر) ابتداء من 1 نوفمبر 2022.

بمقتضى أمر عدد 71 لسنة 2023 مؤرخ في 31 جانفي .2023

ينهى إلحاق السيد جمال الخشناوي، القاضى من الرتبة الثانية، بالوكالة التونسية للتعاون الفني (دولة قطر) ابتداء من 1 نوفمبر .2022

بمقتضى أمر عدد 72 لسنة 2023 مؤرخ في 31 جانفي .2023

تحال السيدة رجاء العرباوي، القاضى من الرتبة الأولى، من جديد على عدم المباشرة الخاصة لمدة سنة ابتداء من 20 جويلية 2022.

بمقتضى أمر عدد 73 لسنة 2023 مؤرخ في 31 جانفي .2023

يحال السيد حسن المكي يوسف، القاضي من الرتبة الثانية، على عدم المباشرة لمدّة سنتين ابتداء من 1 نوفمبر 2022.

بمقتضى أمر عدد 74 لسنة 2023 مؤرخ في 31 جانفي .2023

يحال السيد الصادق العابد، القاضى من الرتبة الثالثة، على عدم المباشرة لمدة سنتين ابتداء من 1 نوفمبر 2022.

بمقتضى أمر عدد 75 لسنة 2023 مؤرخ في 31 جانفي .2023

يحال السيد جمال الخشناوي، القاضي من الرتبة الثانية، على عدم المباشرة لمدة سنتين ابتداء من 1 نوفمبر 2022.

بمقتضى أمر عدد 76 لسنة 2023 مؤرخ في 31 جانفي .2023

يلحق السيد محمد بوزويتينة، القاضى من الرتبة الثالثة، بالوكالة التونسية للتعاون الفني لمدة عام واحد ابتداء من 24 نوفمبر 2022.

بمقتضى أمر عدد 77 لسنة 2023 مؤرخ في 31 جانفي .2023

يحال السيد هيثم بنحسين، القاضى من الرتبة الأولى، من جديد على عدم المباشرة لمدة سنة ابتداء من 1 ديسمبر .2022

بمقتضى أمر عدد 78 لسنة 2023 مؤرخ في 31 جانفي

تحال السيدة سامية مصاورة، القاضى من الرتبة الأولى، على عدم المباشرة الخاصة لمدة سنة ابتداء من 1 ديسمبر 2022.

وزارة الداخلية

أمر عدد 63 لسنة 2023 مؤرخ في 31 جانفي 2023 يتعلق بتعيين لجنة مؤقتة لتسيير شؤون بلدية بني مطير من ولاية جندوبة.

إن رئيس الجمهورية،

باقتراح من وزير الداخلية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 المؤرخ في 9 ماى 2018 المتعلق بمجلة الجماعات المحلية وخاصة الفصلين 207 و208 منها،

وعلى الأمر عدد 342 لسنة 1975 المؤرخ في 30 ماي 1975 المتعلق بضبط مشمولات وزارة الداخلية كما تم تنقيحه بالأمر عدد 1454 لسنة 2001 المؤرخ في 15 جوان 2001،

وعلى الأمر عدد 626 لسنة 1985 المؤرخ في 23 أفريل 1985 المتعلق بإحداث بلدية بنى مطير،

وعلى الأمر الحكومي عدد 169 لسنة 2019 المؤرخ في 18 فيفري 2019 المتعلق بضبط عدد أعضاء اللجان المؤقتة للتسيير بالبلديات،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 137 لسنة 2021 المؤرخ في 11 أكتوبر 2021 المتعلق بتسمية رئيسة للحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 138 لسنة 2021 المؤرخ في 11 أكتوبر 2021 المتعلق بتسمية أعضاء الحكومة،